



## السيد وزير الدولة والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: إقامة دور الحضانة بالمرافق العمومية.

### سلام تام بوجود مولانا الإمام،

انطلاقا من أحكام الدستور الذي أقر المساواة بين الرجل والمرأة باعتبارها جزء من حقوق الانسان الشاملة،

وانسجاما مع مضامين الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021، والتي تتضمن من بين مشاريعها المهيكلة، مشروع تنفيذ استراتيجية تعزيز المساواة بالوظيفة العمومية التي تضع من بين أهدافها تعزيز التدابير المؤسسية المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية للرجال والنساء، وأخذا بعين الاعتبار، على الخصوص، للتوصيات المنبثقة عن الدراسة التي أنجزتها وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية حول "التوفيق بين العمل والأسرة لدى النساء والرجال بالوظيفة العمومية" والتي أوضحت أن المسؤولية العائلية تعتبر من بين المعوقات التي لا تشجع النساء على الترشح لتقلد مناصب المسؤولية بالوظيفة العمومية وخصوصا تربية الأطفال، تم اعتماد خيار إقامة دور حضانة كإجراء تحفيزي حيث أعدت الوزارة دفتر التحملات لإقامة دور حضانة بالقطاعات الحكومية على المستويين المركزي والجهوي وتحديد عوامل نجاحها واستمراريتها.

ويعتبر دفتر التحملات سالف الذكر إطارا مرجعيا يتضمن معايير تخص ضمان الجودة اللازمة على مستوى الصحة والسلامة والنظافة والمنهجية وكذا طرق التسيير والتمويل. وقد تم إعداده انسجاما مع مضامين الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 الصادرة بالجريدة الرسمية عدد 4440 بتاريخ 19 دجنبر 1996 ص 2847- بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.93.363 الصادر في 21 نوفمبر 1996

والتي توضح الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في أي مكان - ودون تمييز  
والتي تحمي حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم  
والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل.

لذا، فالمرجو منكم إصدار تعليماتكم إلى المصالح المعنية التابعة لكم قصد الحرص على  
اعتماد الدفتر سالف الذكر في إقامة دور الحضانة بمؤسساتكم والتقيد بتطبيق مقتضيات  
هذا المنشور مع مراعاة خصوصية القطاع. ويستحسن أن تعمل الإدارات العمومية القريبة  
من بعضها البعض على التنسيق فيما بينها من أجل إقامة دور حضانة مشتركة.

## ومع خالص التحيات والسلام

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة  
المكلف بإصلاح التعليم والوطنية العمومية  
محمد بن عبد الله

